Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 924-943
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

Evaluating the role of the Libyan Audit Bureau in reducing financial corruption in public expenditures: An analytical study of annual reports for the period (2012–2024).

Salem Najib Abdul Salam Hussein [1*], Abdul Wahab Muhammad Salem Abu Al-Qaytan[2]
[1] Department of Islamic Finance and Banking Faculty of Islamic Economics and Political Science Sayyid Muhammad bin Ali al-Sanusi Islamic University Al-Bayda, Libya
[2] Department of Accounting, Faculty of Islamic Economics and Political Science, Sayyid Muhammad bin Ali Al-Sanusi Islamic University, Al-Bayd, Libya
*Email: Salem.n.huseen@ius.edu.ly

تقييم دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي في النفقات العامة دراسة تحليلية للتقارير السنوية للفترة (2012-2024)

سالم نجيب عبد السلام الفيتوري[1*]، عبد الوهاب محمد سالم[2]
[1] قسم التمويل والمصارف الإسلامية، كلية الاقتصاد الإسلامي والعلوم السياسية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، البيضاء، ليبيا.
[2] قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد الإسلامي والعلوم السياسية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، البيضاء، ليبيا.

Received: 26-12-2025	**Accepted:** 22-02-2026	**Published**: 04-03-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study aimed to evaluate the role of the Libyan Audit Bureau in reducing financial corruption in public expenditures during the period 2012-2024. The study employed a descriptive-analytical approach, examining the content of the Bureau's annual reports and analyzing data from the five main sections of the general budget (salaries and related expenses, operating expenses, development projects, subsidies, and emergencies). The study concluded that the Bureau played a role in reducing financial corruption in these five sections of public expenditures. It recommended the implementation of a unified state budget and the cessation of fuel barter agreements to reduce and control public spending.

Keywords: Libyan Audit Bureau, financial corruption, public expenditures.

الملخص
هدفت الدراسة إلى تقييم دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي في النفقات العامة للدولة خلال الفترة (2012-2024)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال فحص محتوى التقارير السنوية للديوان وتحليل بيانات الأبواب الخمسة للميزانية العامة (المرتبات وما في حكمها، والنفقات التسييرية، ومشروعات التنمية، والدعم، والطوارئ)، توصلت الدراسة إلى أن الديوان له دور في الحد من الفساد المالي في الأبواب الخمسة من جانب النفقات العامة، وأوصت الدراسة بضرورة عمل ميزانية موحدة للدولة وايقاف مقايضة الوقود وذلك لتقليل النفقات العامة والتحكم فيها.

الكلمات المفتاحية: ديوان المحاسبة الليبي، الفساد المالي، النفقات العامة.

1.المقدمة:

إن الفساد وباء خبيث له مجموعة واسعة من الآثار المدمرة على المجتمعات ويؤذي الفقراء بشكل غير متناسب من خلال تحويل الأموال المخصصة للتنمية، وتقويض قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية (الامم المتحدة، 2004) ويُعدّ ضمان الإدارة الفعّالة لميزانيات الدولة أمرًا بالغ الأهمية لتقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية المستدامة، ويُفترض أن هيئات الرقابة العليا المستقلة تُعزز فعالية الميزانية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في استخدام الأموال العامة (Mukhamedyarova, et al 2025,) تشمل الميزانية جميع الإيرادات المتوقع تحصيلها والمصروفات الجائز إنفاقها خلال السنة المالية ويدرج كل من الإيرادات والمصروفات في جدول مستقل يلحق بقانون الميزانية، وتقسم المصروفات ابواب، ويجب أن يراعي في جميع الأحوال أن يكون الصرف لمواجهة ضرورات العمل وحاجاته الفعلية، (لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، 1968) وتمثل النفقات العامة المبالغ المالية التي تصرفها الدولة من خزانتها العامة بهدف إشباع الحاجا ت الجماعية للمجتمع، وتوفير الخدمات الأساسية التي تؤثر مباشرة على مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية.(العلام، 2025).

وفي هذا السياق يتولى ديوان المحاسبة الليبي فحص ومراجعة العمليات المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانية العامة، ومراجعة إيرادات ومصروفات الدولة والتحقق ان التصرف في المال العام وتحصيله يتم بما يتماشى مع القانون المالي للدولة وأن الصرف قد تم طبقا للقوانين واللوائح النافذة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والتحقق من أن جميع المدفوعات تدعمها وتؤيد صرفها مستندات صحيحة بالإضافة الى قيام الديوان بفحص وتقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابته لبيان مدى كفاءتها وفعاليتها في ممارسة أنشطتها والتأكد من أن برامجها ومشاريعها تدار بشكل علمي واقتصادي وأنها تحقق الأهداف المحددة لها وأن تلك الجهات قد استخدمت مواردها المالية في الأنشطة والمهام المنوطة بها بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية والاقتصاد في الإنفاق (قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي، 2013)

لهذا تسعى هذه الدراسة إلى تقييم دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي في جانب النفقات العامة، من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية للديوان للفترة (2012-2024).

2. الدراسات السابقة:

تناولت عدة دراسة سابقة دور ديوان المحاسبة باعتباره أحد الاجهزة الرقابية لأي دولة في الحد من الفساد والمحافظة على الاموال العامة في عدة دول، والتي يمكن الاستفادة منها في تكوين المشكلة الإطار النظري للدراسة ويمكن عرضها كالاتي:

ففي دراسة البكوري (2026) هدفت الدراسة إلى معرفة دور إجراءات الرقابة (الوقائية، المصاحبة، واللاحقة) التي يطبقها ديوان المحاسبة الليبي في ترشيد الإنفاق الحكومي من وجهة نظر العاملين بالديوان بمدينة طرابلس، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام "الاستبانة" كأداة لجمع البيانات، وتوصلت إلى وجود دور إيجابي وفعال لإجراءات الرقابة في ضبط الإنفاق، وأن هذه الإجراءات متمثلة في الرقابة الوقائية والمصاحبة واللاحقة التي يطبقها ديوان المحاسبة على ترشيد الانفاق الحكومي وتعزز

هذه النتيجة أهمية الإجراءات الرقابية التي تحد من الممارسات غير المشروعة، وحالات الخطأ والتلاعب قبل الاستمرار فيها. **وهدفت دراسة العلام (2025)** تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المصادر والمراجع والمعلومات المتوفرة عن موضوع الدراسة ، توصلت الى أن النفقات العامة شهدت نمواً مستمراً مواكباً لتوسع مسؤوليات الدولة، وأن المرتبات تشكل أحد أكبر بنود الإنفاق في الدول النامية.

أما دراسة عمر(2024) فهدفت الى التعرف على واقع الإنفاق العام في ليبيا ومعرفة الآليات المتبعة في ترشيد، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض تطور أرقام الإنفاق العام والإيرادات النفطية خلال الفترة (2000-2023)، وأظهرت النتائج أن سياسات ترشيد الانفاق العام لم تؤدي الغرض منها في ضبط الانفاق العام وتقليل الهدر في المال العام، ويرجع ذلك إلى التوسع في إنشاء الأجهزة والوحدات الإدارية الجديدة، وتعدد الميزانيات والتي كان سببها الانقسام السياسي والاقتصادي وانخفاض قيمة الدينار وعدم وجود رقابة ومحاسبة فاعلة لمن يتسبب في هذا الهدر الكبير لأموال الدولة، وأن الفساد المالي والاداري من أكبر العوامل التي تقلل من فرص تغطية النفقات العامة. **وتناولت دراسة نصار (2023)** بيان أثر رقابة ديوان المحاسبة في ضبط الهدر في قطاع الصحة بالأردن (الأدوية، والمستلزمات الطبية)، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة وزعت على المدققين في ديوان المحاسبة الاردني، بنت الدراسة ان كفاءة وفعالية رقابة ديوان المحاسبة لها أثر على ترشيد النفقات العامة في القطاع الصحي الاردني، بالإضافة الى لوجود أثر للتشريعات الاردنية ذات العلاقة بديوان المحاسبة على ترشيد النفقات العامة في القطاع الصحي.

وفي دراسة Ghader and Abd Alhusyn (2022) والتي تناولت قضية الفساد المالي والإداري في العراق. وهدفت إلى إظهار مدى مساهمة هيئات الرقابة الخارجية، في الحد من أساليب الفساد المالي والإداري، عن طريق توزيع استبيان، على 114 مراجع حسابات يعملون في المكتب الاتحادي للرقابة المالية في العراق. وخلصت الدراسة إلى مساهمة ديوان الرقابة المالية العراقي، بوصفه أحد هيئات الرقابة الخارجية، في الحد من الفساد الإداري في المؤسسات والشركات العامة العراقية من خلال التحقيق في الجرائم ونقاط الضعف في العمل وكشفها، ومتابعة المخالفات ومدى تنفيذ القوانين الادارية.

وجاءت **دراسة السريتي وبن يوسف (2022)** إلى التعرف على دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية، من خلال التعرف على الاجراءات المتبعة من قبل الديوان وفعالية القوانيين والتشريعات المعمول بها للحد من الفساد، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق توزيع استبيان على المراجعين في الإدارة العامة للديوان وفروعه بالمنطقة الغربية، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور رقابي لديوان المحاسبة في الحد من الفساد، مع وجود لبعض القوانيين بحاجة للتعديل والتكييف بما يتناسب مع نوع وحجم العمل الرقابي. **وبينت دراسة القماطي (2021)** دور التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد في المرتبات والتوظيف من خلال المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن، بتحليل نصوص قانون ديوان المحاسبة الليبي رقم 19 لسنة 2013، وبيان الوصف العام للتقارير السنوية لديوان المحاسبة والمرتبات والتوظيف، والمقارنة بين التقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي من سنة (2014- 2019) ، وبيان دورها في مكافحة الفساد، توصلت الدراسة الى عدم وجود أي تحسن في مكافحة الفساد بشكل عام، مع وجود ملامح اصلاح ومكافحة الفساد في ملف التوظيف والمرتبات عند ظهور وتفعيل قانون الرقم الوطني غير أنه سرعان ما أصابه الفشل، نتيجة للانفصال السياسي، وسوء الإدارة في عمليات التوظيف والتعيين في ظل تضخم عدد العاملين بالجهاز الإداري للدولة من سنة لأخرى، وعجز الحكومات المتعاقبة عن تقديم أي مشروع إصلاحي لنظام التعيينات وآلية صرف المرتبات، فبعد تحسن الأوضاع من تقرير سنة (2014- 2016)، لوحظ تفشي الفساد مرة أخرى بعد ذلك.

وحللت دراسة أبوجناح، (2020) الدور القانوني والرقابي لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي ضمن دراسة مقارنة، استخدم الباحث فيها المنهج الوصفي المقارن والمنهج القانوني لتحليل نصوص القانون رقم (19) لسنة 2013 (بإعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي)، وتوصلت الدراسة إلى أن الديوان نجح في كشف العديد من المخالفات الجسيمة، ولكن تظل فاعلية الرقابة منقوصة بسبب ضعف استجابة الجهات التنفيذية والادعاء العام لتقارير الديوان. **اما دراسة بيوض وآخرون، (2018)** والتي هدفت إلى عرض وتحليل المخالفات الواردة في التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي عن (2012-2016) فيما يخص بنود المصروفات والإيرادات في الميزانية العامة للدولة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود مخالفات وملاحظات جسيمة، تمثلت في الزيادة الكبيرة في باب المرتبات وملحقاتها وذلك لكثرة التعيينات المخالفة للقانون، فيما يخص باب المصروفات العمومية حدثت عدة مخالفات أهمها التوسع في الصرف وعدم تسوية العهد المالية وإقفالها، وكذلك وجدت الدراسة مخالفات بالنسبة لمصروفات باب التنمية تشير إلى ضعف إجراءات الرقابة عليها.

وبينت دراسة هليل (2017) أن الازدواج الوظيفي ظاهرة منتشرة في اجهزة الدولة الليبية وتمثلت أهم مظاهرها في الجمع بن شغل وظيفتين أو أكثر في مؤسسات الدولة المموّلة من الخزينة العامة، أو الشركات العامة، والتقاضي لمرتباتهما في وقت واحد، مع تضارب وقت عمل كلا الوظيفتين، وصرف مرتبات لأشخاص بعد وفاتهم، بالإضافة إلى صرف مرتبات بأسماء وهمية ولحالات دون السن القانونية؛ لشغل الوظيفة، المحددة بثمانية عشر عاماً، وان ديوان المحاسبة الليبي اتخذ حزمة من الاجراءات للحد من هذه الظاهرة متمثلة في برنامج الرقابة المصاحبة على حسابات الجهات المموّلة من الخزانة العامة، التي أسهمت في الحد من انتشار هذه الظاهرة،

وكذلك درس الفطيسي (2014) الفساد المالي واوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا عن طريق تحليل المحتوى التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي للفترة (2008-2012) لاستنتاج أي دلائل او مؤشرات ومن ثم ربطها بالقصور واوجه الضعف بالنظام المحاسبي والرقابة على المال العام، وتوصلت الدراسة الى تزايد معدلات الفساد في ليبيا خلال سنوات الدراسة مع ضعف نظام الرقابة الداخلية للجهات العامة، ومخالفتها للقوانين والتشريعات والتوسع في الصرف، بالإضافة إلى عدم التزامها بالملاحظات الواردة في تقارير الديوان. وأن هناك عدد كبير من القضايا التي تناولها الديوان خلال سنوات الدراسة تتعلق بموضوعات مثل التزوير واستخدام مستندات مزورة ووهمية، وصرف المال العام في غير الأغراض المخصصة له أو المبالغة في صرفه، مثل دفع المصروفات أو العهد بالمخالفة وعدم متابعة تسوياتها أو المبالغة في قيمها.

أما دراسة Shariha(2014) والتي هدفت إلى فهم دور أعضاء ديوان المحاسبة الحكومي في مكافحة الفساد المالي في ليبيا استخدمت الدراسة منهجًا وصفيًا نوعيًا من خلال الملاحظة بالمشاركة والمقابلات مع ستة اعضاء بالديوان، ويرى أعضاء ديوان المحاسبة الليبي أنه على الرغم من وجود لوائح تمنحهم صلاحية مكافحة الفساد، إلا أنهم لا يضطلعون بالدور الذي يرونه مناسبًا في إجراء المراجعة الحكومية. وتتراوح الأسباب بين عدم كفاية اللوائح، والتدريب والتأهيل، والأجهزة التقنية اللازمة لإجراء عمليات المراجعة.

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة (المحلية والعربية)، يتضح أن موضوع الفساد والرقابة على المال العام وترشيد الإنفاق، حظي باهتمام بحثي واسع، من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية لتقارير ديوان المحاسبة أو من خلال الملاحظة والمقبلة او توزيع استبانة على مراجعي الديوان. الا ان هذه الدراسة اخلفت عن الدراسة السابقة في تحليل محتوى التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي لمدة طويلة امتدت لعشر سنوات من (2012-2024) ظهرت فيها عدة تغيرات في النظام المالي للدولة، لمعرفة تقييم دور تقارير الديوان في الحد من الفساد المالي في النفقات العامة، بالإضافة الى تقييم هذا الدور في كل باب من ابواب النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة الليبية.

3. مشكلة الدراسة:

تعاني الدولة الليبية كغيرها من دول كثيرة في العالم اليوم من الفساد، اذا حصلت ليبيا على 13 نقطة، مما يعني أنها تحتل المرتبة 177 من بين 181 دولة (CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX,2025). وللحد من هذا الفساد باشر ديوان المحاسبة الليبي اختصاصه في عملية مراجعة حسابات وقوائم الجهات الخاضعة لرقابته بكل الطرق التي يراها مناسبة حسب تقديره لأهمية الأسلوب سواء كانت مراجعة لاحقة أو سابقة أو مصاحبة وذلك وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها وفقا لقرار رقم 27 لسنة 2015 م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 19 لسنة 2013 ميلادي بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته.

عليه جاءت مشكلة الدراسة لمعرفة:

- ما هو دور تقارير ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي للنفقات العامة للدولة الليبية خلال الفترة (2012 – 2024).

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي للنفقات العامة للباب الأول" (المرتبات وما في حكمها) للدولة الليبية خلال الفترة (2012 – 2024).
- ما هو دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من المالي للنفقات العامة للباب الثاني (النفقات التسييرية) للدولة الليبية خلال الفترة (2012 – 2024).
- ما هو دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي للنفقات العامة للباب الثالث (مشروعات التنمية) للدولة الليبية خلال الفترة (2012 – 2024).
- ما هو دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي للنفقات العامة للباب الرابع (الدعم) للدولة الليبية خلال الفترة (2012 – 2024).
- ما هو دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي للنفقات العامة للباب الخامس (الطوارئ) للدولة الليبية خلال الفترة (2012 – 2024).

4. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم دور التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي في الحد الفساد المالي في النفقات العامة للدولة الليبية، من خلال عرض وتحليل تقارير الديوان خلال الفترة من (2012-2024) لأبواب الميزانية الخمسة (المرتبات ما في حكمها، النفقات التسييرية، نفقات التنمية ونفقات الدعم، ونفقات الطوارئ) لجانب النفقات العامة.

5. أهمية الدراسة:

تنبع اهمية هذه الدراسة من اهمية النفقات العامة لأي دولة ودور ديوان المحاسبة في الرقابة على المال العام وحمايته، من خلال تقييم هذا الدور الرقابي للديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي للنفقات العامة للدولة الليبية خلال الفترة (2012 – 2024) عن طريق تحليل محتوى التقارير السنوية للديوان. وبالتالي الخروج بنتائج وتوصيات قد تفيد اصحاب القرار والباحثين في المستقبل.

6. حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في تحليل كافة التقارير السنوية العامة الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي للفترة (2012-2024) والمنشورة على الموقع الالكتروني الرسمي ديوان المحاسبة الليبي، مع استبعاد تقرير سنة 2011 باعتباره (تقرير استثنائي) صدر في عام 2011 (قيام ثورة 17 فبراير في ليبيا).

7. منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي باتباع اسلوب دراسة الحالة.

والذي هو أسلوب يُستخدم نوعيًا أو كميًا لتحليل الوثائق المكتوبة أو الشفهية أو المرئية بشكل منهجي، يعود تاريخه إلى خمسينيات القرن العشرين (White,& Marsh,2006). وهو أسلوب بحثي لاستخلاص استنتاجات قابلة للتكرار وصحيحة (Krippendorff,2004). وقد تم اختيار هذا الاسلوب لملاءمته للدراسة من اجل جمع البيانات ولتحليها بشكل موضوعي وكمي، من التقارير السنوية المنشورة لديوان المحاسبة الليبي للفترة (2012-2024) للوصول الى النتائج والتوصيات.

8. الإطار النظري للدراسة:

يشكل الإنفاق العام الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة لتنفيذ سياساتها المالية والاقتصادية، إلا أن تزايد حجم هذا الإنفاق دون ضوابط فعالة قد يؤدي إلى انحرافه عن أهدافه التنموية، مما يخلق بيئة خصبة لظهور العجز المالي وتفاقم المديونية (عمر، 2024)

ويعد الفساد مخطط يسيء فيه الموظف استخدام نفوذه في معاملة تجارية بطريقة تنتهك واجبه تجاه صاحب العمل من أجل الحصول على منفعة مباشرة أو غير مباشرة) على سبيل المثال، المخططات التي تنطوي على رشوة أو تضارب في المصالح (ACFE,2024). وتُعتبر الهيئات الرقابة الخارجية، آليات رئيسية لتعزيز المساءلة في القطاع العام. ونظرًا لهذا الدور المحوري، يُفترض أن الرقابة القوية لها يُمكن أن تؤثر بشكل مباشر على فعالية إدارة الميزانية المحلية، بطريقة اقتصادية، وكفؤة، وشفافة، ومستجيبة للاحتياجات المحلية. (Mukhamedyarova, et al ,2025)

يمثل ديوان المحاسبة أعلى هيئة للرقابة المالية في ليبيا، وقد أعيد تنظيمه بموجب القانون رقم (19) لسنة 2013، الذي منحه الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وألحقه مباشرة بالسلطة التشريعية.(البكوري، 2026)، ويهدف الديوان بشكل أساسي إلى تحقيق رقابة فاعلة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه وكيفية التصرف فيه، وذلك من خلال فحص الحسابات ومراجعتها وتقييم أداء جميع الجهات الخاضعة لرقابته، والكشف عن المخالفات المالية وضبطها والتحقق منها وإحالتها لجهات الاختصاص(قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي، 2013).

ويتم الإنفاق العام في ليبيا عن طريق اعداد الميزانية العامة للدولة سنوياً والتي يتم تقسيمها الى قسمين أو جدولين أحدهما للمصروفات (النفقات) والثاني للإيرادات، ثم يقسم كل جدول إلى بنود وكالاتي (بن غربية والنخاط، 2025):

- **الباب الأول: المرتبات والأجور وما في حكمها.**
وهي كل ما يحصل عليه الموظفون الرسميون بالجهة من دخول ومزايا سواء نقداً او عينا.
- الباب الثاني: نفقات التسيير والتجهيز والتشغيل (المصروفات العمومية)
ويدرج فيه كل ما يصرف لغرض تسيير النشاط الجاري العادي، عدا ما يدرج بالباب الاول ويخص سنة الميزانية.
- **الباب الثالث: النفقات الرسمالية (برامج ومشروعات التنمية)**
ويدرج فيه كل ما يصرف لغرض شراء او بناء اصول ثابتة تخص الوحدة الادارية وتقدم لها خدمة لمدة تزيد عن السنة وكل ما يخصص لغرض تحسين او تطوير الخدمات العامة (بنية تحتية، تعليم ، صحة وغيرها) لغرض تحسين المستوى المعيشي بشكل عام
- **الباب الرابع: نفقات الدعم**
يدرج فيه السلع الاساسية والاعلاف والاسمدة والمبيدات الزراعية والادوية وما في ودعم الخدمات الاساسية وغيرها.
- **الباب الخامس: الطوارئ**
يدرج فيه حصص ومساهمات دولية ومخصصات الطوارئ ودعم داخلي وخارجي واحتياطي عام وسداد القروض وغيرها.

9. الدراسة التحليلية لتقارير ديوان المحاسبة الليبي (2012-2024):

يركز هذا الجانب من الدراسة على تحليل محتوى البيانات الواردة في التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي، ويهدف التحليل إلى قياس التطور في النفقات العامة للدولة ورصد مواطن الفساد المالي وتقييم أثر تقارير ديوان المحاسبة في محاصرته، معتمداً على الأرقام الفعلية المعتمدة من الديوان للفترة الممتدة من عام (2012-2024)

1.9. تحليل هيكل وتطور النفقات العامة الفعلية:

تم تجميع إجمالي النفقات العامة موزعة على الأبواب المالية الخمسة، لتوضيح حجم الانفاق العام للدولة الليبية، وتصاعدها التاريخي خاصة في السنوات الأخيرة، وكما موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): تطور هيكل الإنفاق العام الفعلي في ليبيا موزَّعاً على الأبواب المالية للفترة (2012-2024)

السنة	الباب الأول (المرتبات)	الباب الثاني (التسييرية)	الباب الثالث (التنمية)	الباب الرابع (الدعم)	الباب الخامس نفقات أخرى (طوارئ/نفط/التزامات/الدين العام/سلف خارج الميزانية)	الإجمالي الفعلي
2012	16,570	13,183	4,799	11,423	3,148	49,123
2013	25,566	14,231	13,234	9,744	2,153	64,928
2014	23,632	3,260	4,482	12,440	-	43,814
2015	20,307	3,626	3,862	8,220	-	36,015
2016	19,531	2,857	1,501	5,800	786	30,475
2017	20,289	4,488	1,910	5,970	-	32,657
2018	23,667	6,286	3,734	6,740	900	41،327
2019	24,513	9,536	4,619	7,235	756	46,659
2020	21,817	3,566	1,800	5,600	7,078	39,861
2021	33,065	7,999	17,390	37,438	6,491	102,383
2022	50,799	23,310	33,770	62,709	-	170,588
2023	62,101	11,465	24,402	68,458	7,577	174,003
2024	67,619	7,742	12,000	16,056	65,837	169,254

نلاحظ من الجدول رقم (1) الآتي: -

الباب الأول: المرتبات

- ففي الفترة من (2012-2014) شهدت زيادة في التعيينات والذي تسبب في زيادة المرتبات نتيجة صدور القرار رقم (27) لسنة 2011 بشأن زيادة مرتبات العاملين بالوحدات العامة في ليبيا، مما رفع الإنفاق من 19 مليار دينار ليبي إلى 25 مليار دينار ليبي.
- أما الفترة من (2015-2020) شهدت استقراراً نسبياً في المرتبات بين 20-24 مليار دينار ليبي، ويعود ذلك لربط المرتبات بمنظومة الرقم الوطني وبدء التدقيق، بالإضافة إلى تجميد بعض الزيادات بسبب الأزمة المالية وانخفاض إيرادات النفط.

- وفي الفترة من (2021-2024) نجد أن هناك تغير جذري في نفقات المرتبات، حيث زادت المرتبات من 33 مليار دينار ليبي في 2021 إلى أكثر من 67 مليار في 2024، نتيجة لصدور قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (540) لسنة 2022 ميلادية باعتماد الجدول الموحد للمرتبات، وتخصيص مبلغ 2,2500 مليار دينار ليبي لدعم مرتبات العاملين بقطاع التعليم بالإضافة إلى تأثر مخصصات السفارات بالضريبة على سعر الصرف.

الباب الثاني: النفقات التسييرية

- إن الفترة من (2012-2016) شهدت زيادة طفيفة في عام 2013 ثم انخفضت في الأعوام (2013-2016) بسبب الحروب واقفال حقول النفط وأن الدولة حاولت تقنين المصروفات التسييرية (قرطاسية، سفر، صيانة) لتبقى تحت سقف 5-6 مليار دينار ليبي بسبب شح الموارد.
- أما الفترة من (2017-2020) فقد ارتفعت النفقات من جديد حتى عام 2019 بسبب عدم اعتماد ميزانية عامه من البرلمان، كذلك وجود حكومتين واحدة في الشرق والأخرى في الغرب أدى إلى صعوبة في تسجيل الأموال، وفي عام 2019 اندلعت حرب العاصمة ورصد مبالغ ضخمة تخص نفقات الطوارئ تحت بند التسييرية مرتبطة بالعلاج والنقل والإعاشة.
- إن الفترة من (2021-2024) فقد ارتفعت النفقات التسييرية حتى 2023 من جديد نظراً لتضخم في نفقات السفر، والإعاشة، وتجهيزات المكاتب، وشراء السيارات كأحد أبواب الهدر المالي، ثم انخفضت النفقات في عام 2024 نظراً لإلزام الجهات بنشر عطاءات التوريد (قرطاسية، أجهزة) على منصة العطاءات الحكومية مما أدى إلى تحسين كفاءة الانفاق.

الباب الثالث: مشروعات التنمية

- في عام 2013 كان أعلى معدل إنفاق تنموي فعلي قبل الأزمة واذي بلغ 13.8 مليار دينار ليبي.
- أما الفترة من (2014-2020) فقد توقفت التنمية شبه كلياً ووصلت إلى أقل من مليار دينار ليبي في 2016، واقتصر الصرف على نفقات صيانة طفيفة وضروريات، مما أدى لتهالك البنية التحتية.
- أما الفترة من (2021-2024) اطلقت حكومة الوحدة الوطنية مشروع عودة الحياة فارتفعت نفقات التنمية من جديد.

الباب الرابع: الدعم

- ما قبل عام (2021) كان الدعم يتراوح بين 6-12 مليار دينار وأن أغلبه محروقات وأدوية وكهرباء.
- أما الفترة من (2021-2023) ارتفعت النفقات بسبب تأثير ضريبة سعر الصرف بعد تخفيض قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار من قبل مصرف ليبيا المركزي (من 1.4 إلى 4.48)، وكذلك مقايضة النفط الخام بالوقود" وتضخم فاتورة استيراد الوقود التي التهمت جزءاً كبيراً من إيرادات الدولة دون أن تدخل الخزانة، وهو ما حذر منه الديوان مراراً.
- أما الفترة (2024) فقد قلت نفقات الدعم بمبلغ كبير تجاوزت 40 مليار دينار ليبي، بسبب خفض باب الدعم وترحيل فواتير المحروقات والنفط إلى باب الطوارئ.

الباب الخامس: نفقات أخرى (الطوارئ)

- أن الفترة من (2012-2013) كانت نفقات الطوارئ عادية بعد الثورة واستقرار نسبي
- أما الفترة من (2014-2015) تقشف حاد في النفقات، وعدم وجود مخصصات نتيجة الانقسام السياسي وأغلاق حقول النفط.
- أما الفترة من (2016-2019) فقد كان هناك نفقات قليلة جداً للطوارئ القصوى، باستثناء عام 2017 والذي لم تكن فيه نفقات.

- أما الفترة من (2020-2023) فقد شهدت بداية هذه الفترة ميزانية طوارئ استثنائية لمواجهة جائحة كورونا، ثم في عام 2022 تم نقل مخصصات هذا الباب الى أبواب النفقات التسييرية والتنمية والدعم.
- وفي الفترة (2024) فقد ارتفعت النفقات إلى 65 مليار دينار ليبي، هذا التحول الجذري يشير إلى تغيير في هيكلة الميزانية العامة للدولة، حيث تم تفريغ باب الدعم وتقليص باب التنمية، وترحيل التكاليف الضخمة (خاصة فاتورة المحروقات وميزانيات النفط وسداد الالتزامات) إلى هذا الباب التجميعي، وكذلك صدور قرار مجلس الوزراء رقم 772 لسنة 2024 بشأن اعتمادات ترتيبات مالية طارئة بقيمة 22 مليار لقطاع الكهرباء والنفط ومشروعات التنمية بقيمة 22 مليار دينار ليبي.

تُظهر تقارير الديوان أن الدولة الليبية تعاني من تشوه هيكلي في الميزانية؛ حيث يلتهم الباب الأول (المرتبات) والباب الرابع (الدعم) أكثر من 70%من الإنفاق العام، مما جعل الميزانية استهلاكية بالدرجة الأولى وليست تنموية، مع تزايد المخاطر المالية بسبب الاعتماد الكلي على إيرادات النفط المتذبذبة.

2.10. تقييم دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي في أبواب الميزانية، جانب النفقات العامة للدولة للفترة (2012-2024).

- **الباب الأول: نفقات المرتبات وما في حكمها.**

يمكن تقييم دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي في باب المرتبات وما في حكمها للفترة (2012-2024) وكما في الجدول الآتي:

جدول رقم (2): تقييم دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي للباب الأول (المرتبات وما في حكمها)

السنة	الإجراء الرقابي المتخذ	المبالغ الموفرة / الأثر المتحقق	دور رقابة الديوان حسب التقرير
2012	الرقابة اللاحقة (التوثيق)	أثر مالي ضعيف	الديوان وثق "فوضى العهد المالية" وتأسيس هيئات دون ملاك وظيفي، لكنه لم يملك سلطة إيقاف الصرف الفوري وقتها.
2013	الرقابة اللاحقة	- عدم تفعيل منظومة الرقم الوطني على المرتبات - استمرار صرف المكافآت للثوار	عدم التزام الحكومة بتفعيل منظومة الرقم الوطني واعتبارها أساسا لصرف المرتبات للعاملين بالدولة صرف مكافآت للثوار والتشكيلات العسكرية برغم من صدور قرار ضمهم إلى وزارتي الدفاع والداخلية.
2014	تفعيل "الرقابة المصاحبة"	- توفيرمبلغ 4.5 مليار دينار ليبي بعد حصر العاملين بالدولة بالأرقام الوطنية - ارجع بواقي السنوات السابقة والتي تقدر بمليارات الدينارت	تبين وجود عاملين بالدولة بدون أرقام وطنية وأرقام وطنية غير صحيحة أو تجاوزوا السن القانوني أو دون 18 سنه بعدد اجمالي 516 الف موظف. ارجع بواقي السنوات السابقة من الجهات العامة للدولة والتي تقدر بمليارات الدينارت إلى حساب الايراد العام.
2015	الرقابة المصاحبة	توفير 4 مليار دينار ليبي من خلال عدم الصرف الإ بالرقم الوطني	مطابقة الرقم الوطني وإيقاف الازدواج الوظيفي

2016	الرقابة المسبقة	حظر التعيينات الجديدة	رفض الديوان تمرير قرارات تعيين عشوائية أصدرتها الحكومات دون تغطية مالية.
2017	الرقابة اللاحقة	وقف صرف مبالغ مكررة وازدواجية	مطابقة بيانات العاملين بالدولة وإيقاف مرتبات للأسباب التالية ازدواجية عمل وعددهم 3926 صغار السن تحت (18) وعددهم 1240
2018	الرقابة اللاحقة	رصد مخالفات وملاحظات	رصد مخالفات وملاحظات وتجاوز في الصرف لبعض البنود وتحميل مصاريف أخرى كالإعاشة والملابس والقيافة على بند المرتبات لوزارتي الداخلية والدفاع.
2019	الرقابة اللاحقة	تزوير قوائم العاملين بمراقبات القطاعات	قيام بعض مراقبي الخدمات المالية بإضافة أسماء موظفين وهميين للحوافظ بأرقام حسابات خاصة بهم يتولون جبايتها بالتواطؤ مع موظفي المصرف.
2020	الرقابة المسبقة	إيقاف الإفراجات العشوائية	استغلال حالة "الطوارئ" لرفض قوائم إفراجات لجهات لم يعتمد ملاكها الوظيفي.
2021	الرقابة اللاحقة	المطابقة المالية الموحدة	اكتشاف حالات ازدواج وظيفي جديدة ناتجة عن دمج منظومات الحكومتين (الشرق والغرب).
2022	الرقابة المسبقة	الرقابة على جدول المرتبات الموحد"	منع جهات حاولت صرف "علاوات استثنائية" بالمخالفة لقانون الجدول الموحد.
2023	الرقابة اللاحقة	رصد ملاحظات ومخالفات	رصد الديوان مخالفات للعديد من الجهات العامة كالتوسع في صرف مقابل العمل الاضافي والمكافئات، وصرف مقابل بدل مركوب دون وجود مخصصات واحالتها للجهات المختصة.
2024	الرقابة اللاحقة	رصد ملاحظات ومخالفات	رصد الديوان مخالفات للعديد من الجهات العامة كازدواج صرف مرتبات، وصرف علاوة تمييز ومكافآت بالمخالفة واحالتها للجهات المختصة

من خلال الجدول رقم (2) يمكن تقييم الدور الذي لعبه ديوان المحاسبة في الحد من الفساد المالي في الباب الأول: المرتبات وما في حكمها:

- **الفترة من (2012-2014)**

كان دور رقابة ديوان المحاسبة محدوداً جداً؛ حيث اقتصر دور الديوان على وتوثيق(وحصر) التعيينات العشوائية دون قدرة فعلية على منعها، باستثناء عام 2014 حيث تدخل "لتجميد الحسابات" خوفاً من ارتفاع فاتورة المرتبات المشكوك فيها.

- **الفترة من (2015-2020)**

هذه الفترة تعتبر أفضل فترات الرقابة للديوان؛ حيث استخدم الديوان الرقم الوطني في صرف المرتبات نتج عنه كشف العديد من حالات الفساد المالي من وجود أسماء وهمية، وأموات، وازدواجية في المرتبات.

- **الفترة من (2021-2024)**

في هذه الفترة يظهر أن الديوان لا يزال يوفر مئات الملايين من الدينارات سنوياً باكتشافه للعديد من حالات الازواج الوظيفي والارقام الوطنية الموقوفة وايقاف صرف علاوات بالمخالفة).

- **الباب الثاني: النفقات التسييرية**

يمكن تقييم دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي في الباب الثاني (النفقات التسييرية) خلال الفترة من (2012-2024) وكما الجدول الاتي:

جدول رقم (3): تقييم دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي للباب الثاني (النفقات التسييرية)

السنة	الإجراء الرقابي المتخذ	المبالغ الموفرة / الأثر المتحقق	دور رقابة الديوان حسب التقرير
2012	الرقابة لاحقة	غير محدد (أثر ضعيف)	رصد الديوان شراء سيارات وأثاث فاخر بمبالغ ضخمة (تأسيس الدولة)، واكتفى بالتوثيق لعدم وجود صلاحيات المنع.
2013	الرقابة اللاحقة	غير محدد (أثر ضعيف)	ملاحقة "العُهد المالية" التي سُلمت لمسؤولين ولم يتم تسويتها (أموال صُرفت دون فواتير).
2014	الرقابة المصاحبة	منع صرف مبلغ 4.5 مليار دينار ليبي	جمد الديوان بند "النفقات التسييرية" بالكامل إلا للضرورة القصوى، مما خفض الإنفاق من 9 مليار دينار في 2014 إلى مستويات دنيا.
2015	الرقابة المصاحبة	وفر مبلغ يقدر بـ 2.7 مليار دينار ليبي	الرقابة على الإقتصاد في الإنفاق (سياسة الترشيد الإجباري) رفض الديوان اعتماد أي ميزانيات للأثاث والسيارات والسفر، واقتصر الصرف على القرطاسية ومواد التنظيف .
2016	الرقابة المصاحبة	وفر مبلغ يقدر بمليار دينار ليبي	استمرار الحظر على بنود (الأثاث والسيارات والسفر). ورفض جزء كبير من التفويضات المالية التي طلبتها الوزارات.
2017	الرقابة اللاحقة	رصد العديد من المخالفات	رصد الديوان مخالفات وملاحظات علي العديد من الجهات منها ما تمت إحالته لمكتب النائب العام مثل (عدم وجود مستندات صرف ، تكليفات مباشره ، صرف بدل مبيت باسعار مرتفعة)
2018	الرقابة اللاحقة	رصد تجاوز للمبالغ المعتمدة للصرف	اكتشاف حالات لتسييل مبالغ لجهات دون وجود تفويضات بالمخالفة للوائح والقوانين.
2019	الرقابة اللاحقة	رصد مبالغة في بعض النفقات	اكتشاف المبالغة في عقود الإعاشة وتذاكر السفر والإقامة لحد الرفاهية على حساب المال العام .

2020	الرقابة اللاحقة	رصد ملاحظات ومخالفات	رصد الديوان عدة مخالفات كتزوير للصكوك و اختلاس اموال وتلاعب بالمخصصات . وتم احالتها لجهات الاختصاص
2021	الرقابة لاحقة	تخصيص مبالغ خاصة بباب الدعم على الباب الثاني	رصد تخصيص مبالغ بالمخالفة ضمن بنود الباب الثاني تتمثل في دعم واعانات كان من المفترض أن تكون على الباب الرابع
2022	الرقابة اللاحقة	ميزانية استثنائية للباب الثاني للمؤسسة الوطنية للنفط بقيمة 14 مليار دينار ليبي	اعداد الميزانية الاستثنائية بشكل مبالغ فيه ومن الواضح انها لم تحدد وفقا لدراسة مستوفية وبعد قيام الديوان بالفحص تبين ارتفاع مصاريف بند الإيجارات وكذلك ضعف التعزيز المستندي لمستندات صرف الباب الثاني
2023	الرقابة اللاحقة	رصد ملاحظات ومخالفات مالية وادارية	رصد الديوان مخالفات للعديد من الجهات العامة كالمبالغة في عقود النظافة، وصرف مبالغ صيانة لبعض السيارات مملوكة للموظفين وليس لجهة العمل. وتم احالتها لجهات الاختصاص
2024	الرقابة اللاحقة	رصد ملاحظات ومخالفات	رصد الديوان مخالفات للعديد من الجهات العامة كمخالفات في العقود مع شركات السفر والسياحة و صرف علاوات سفر ومبيت لأشخاص من خارج الوزارة وصرف نفقات اقامة فندقية لأشخاص بلا تربطهم علاقة وظيفية بالوزارة . وتم احالتها لجهات الاختصاص

يوضح الجدول رقم (3) أن ديوان المحاسبة الليبي قد مارس دور (صمام الأمان) في الباب الثاني، ففي بداية الأمر كان يمارس الرقابة اللاحقة واثرها ضعيف في السنوات (2012-2014) ولكن استطاع في السنوات (2015-2020) خفض النفقات التشغيلية بنسبة تجاوزت 40% من خلال وقف الصرف على بنود الرفاهية، وفي السنوات (2021-2024)، قام الديوان برقابة دقيقة بأن أوقف تمرير عقود التكليف المباشر المشبوهة، محققاً وفورات سنوية مباشرة تقدر بمليارات الدينارات".

- **الباب الثالث: مشروعات التنمية**

يمكن تقييم دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي في الباب الثالث (مشروعات التنمية) وكما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4): تحليل دور الديوان في على الباب الثالث (نفقات التنمية).

السنة	الإجراء الرقابي المتخذ	المبالغ الموفرة / الأثر المتحقق	دور رقابة الديوان حسب التقرير

2012	الرقابة اللاحقة	توثيق التزامات بمبلغ 120 مليار دينار ليبي	قام الديوان بحصر شامل للعقود المبرمة قبل 2011، وأوصى بعدم دفع أي مستحقات للشركات الأجنبية إلا بعد التأكد من عودتها للعمل.
2013	الرقابة اللاحقة	التخطيط لم ينظم ميزانية التنمية اصدار تفويضات ماليه لمشروعات لم يتم التعاقد فيها عقود بالتكليف المباشر	عدم الالتزام بالقانون رقم (13) لسنة 2000م بشأن التخطيط الذي ينظم ميزانية التنمية - اصدار تفويضات ماليه وتسييل قيمتها لمشروعات لم يتم المباشرة في اجراء التعاقد معها - عقود بالتكليف المباشر بدون مبررات ومبالغة في الأسعار وعدم دراسة جدوى للمشاريع
2014	الرقابة المسبقة	منع صرف مبالغ بقيمة 567 مليون دينار ليبي	رفض المصادقة من قبل ديوان المحاسبة على 242 عقد وجود مخالفات بها.
2015	الرقابة المسبقة	ايقاف صرف مبالغ بقيمة 1.2 مليار دينار ليبي	رفض المصادقة من قبل ديوان المحاسبة على 34 عقد لمخالفتها للوائح والقوانين
2016	الرقابة المسبقة	منع صرف مبالغ بقيمة 600 مليون دينار ليبي تقريبا.	رفض المصادقة من قبل ديوان المحاسبة على 17 عقد لمخالفتها للوائح والقوانين.
2017	الرقابة المسبقة	إيقاف عقود بمبلغ 191 مليون دينار ليبي	اوقف الديوان تمرير عقود لمخالفتها للقوانين
2018	الرقابة المسبقة	اوقف صرف مبلغ يتجاوز 120 مليون دينار ليبي	رفض المصادقة من قبل ديوان المحاسبة على 16 عقد لمخالفتها للوائح والقوانين.
2019	الرقابة المسبقة	إيقاف عقود بمبلغ 85 مليون دينار ليبي	رفض المصادقة من قبل ديوان المحاسبة على 12 عقد لمخالفتها للوائح والقوانين.
2020	الرقابة المسبقة	ايقاف الصرف لعقود تتجاوز قيمتها مليار دينار ليبي	رفض المصادقة من قبل ديوان المحاسبة على 43 عقد لمخالفتها للوائح والقوانين.
2021	الرقابة المسبقة	ايقاف صرف مبلغ يتجاوز 1.3 مليار دينار ليبي	مع إطلاق خطة "عودة الحياة"، أخضع الديوان عقود الطرق والجسور للمراجعة حيث رفض المصادقة من قبل ديوان المحاسبة على 20 عقد لمخالفتها للوائح والقوانين
2022	الرقابة المسبقة	- ايقاف الصرف على 73 عقد بقيمة 8.7 مليار دينار - تخفيض عقود بقيمة 1.4 مليار دينار	رفض الديوان المصادقة على عقود ضخمة منحتها الحكومة لشركات مما أجبر الحكومة على إعادة الطرح أو الإلغاء.

2023	الرقابة المسبقة	- ايقاف اصرف على 42 عقد بقيمة 7 مليار دينار ليبي - تخفيض عقود بقيمة 583 مليون دينار	عدم المصادقة من قبل ديوان المحاسبة على 42 عقد لمخالفتها للوائح والقوانين، كذلك قام بتخفيض عقود مبرمه نتيجة المبالغة في الأسعار.
2024	الرقابة المسبقة	إيقاف عقود بمبلغ 96 مليون دينار ليبي	عدم المصادقة من قبل ديوان المحاسبة على 2 عقد لمخالفتها للوائح والقوانين

يوضح الجدول رقم (4) أن ديوان المحاسبة الليبي كان له دور في الحد من الفساد **للباب الثالث (نفقات التنمية)** وذلك من خلال الرقابة المسبقة التي مارسها الديوان على العقود، مما خفض مليارات الدينارات من الضياع في مشاريع وهمية او نتيجة المبالغة في اسعار المقايسات، وفي سنوات الاستقرار الأخيرة، فقد تحول الديوان إلى (بيت خبرة) يراجع الأسعار والمواصفات، محققاً وفورات مالية مباشرة بتخفيض قيم العقود المبالغ فيها، خاصة في قطاعات الكهرباء والطرق.

- **الباب الرابع: نفقات الدعم**

يمكن تقييم دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي في الباب الربع **(نفقات الدعم)** وكما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4): تحليل دور الديوان في على الباب الربع (نفقات الدعم).

السنة	الإجراء الرقابي المتخذ	المبالغ الموفرة / الأثر المتحقق	دور رقابة الديوان حسب التقرير
2012	الرقابة اللاحقة (رصد فقط)	أثر مالي محدود	رصد الديوان بدء ظاهرة تهريب الوقود عبر الحدود وتضخم فاتورة الأدوية، لكن لم تكن لديه أدوات للتدخل المباشر.
2013	الرقابة اللاحقة	- ابرام عقود دون عرضها على الإدارة المخصصة - الغاء عقد شركة دينوس الفرنسية	انفراد وزير الصحة بإبرام عقود دون عرضها على الإدارات المختصة وبدون موافقة الديوان المسبقة كما لا يوجد تغطية مالية. يوصي الديوان بإلغاء عقد شركة دينوس الفرنسية لإدارة مركز بنغازي الطبي بسبب شبهات فساد.
2014	الرقابة المسبقة	تخفيض الكميات المهربة	تدخل الديوان في مراقبة توزيع الوقود مما منع تحويل كميات ضخمة من المحطات الرسمية إلى السوق السوداء.
2015	الرقابة المسبقة	إيقاف الصرف لصندوق موازنة الاسعار	وجود انحراف في أداء الصندوق وأن إجراءات الدعم المطبقة تختلف عن أداء الصندوق (تهريب السلع)

2016	الرقابة المسبقة	منع التهريب بالملايين الدولار	رفض الديوان فتح اعتمادات مستندية لشركات استيراد أدوية وهمية، كانت تهدف للحصول على العملة الصعبة بسعر الصرف الرسمي.
2017	الرقابة المسبقة	إيقاف اعتمادات مستندية تتجاوز قيمتها 34 مليون دولار	تمكن الديوان من إيقاف تنفيذ عدد 24 اعتماد مستندي لغرض الاستيلاء على النقد الأجنبي وليس لتوريد البضائع.
2018	الرقابة اللاحقة	رصد مخالفات على جهاز الامداد الطبي	لاحظ الديوان تكليف مباشر لبعض الشركات، كذلك تكليف شركات هندية غير مسجلة بالوزارة
2019	الرقابة اللاحقة	التلاعب بالاعتمادات المستندية بقيمة 16 مليون دولار	نتيجة لتزوير مستندات الشحن لعدد 7 شركات وعدم توريد اغلب السلع بقصد تهريب النقد الأجنبي للخارج قام الديوان بشطب اسماء الشركات واحالتهن لجهات الاختصاص.
2020	الرقابة اللاحقة	رصد مخالفات على جهاز الامداد الطبي	رصد مخالفات على جهاز الامداد الطبي كضعف التعزيز المستندي والتكليف مباشر .
2021	الرقابة اللاحقة	رقابة كاشفة على آلية المقايضة للنفط	بدأ الديوان في التحقق من آلية مبادلة النفط بالوقود، موضحاً أن الكميات الموردة أقل من قيمة النفط المصدر (رقابة كاشفة). فخاطب الحكومة بإلغاء المقايضة للنفط
2022	الرقابة المسبقة	حظر عقود الأدوية المشبوهة	أوقف الديوان "العطاء العام" للأدوية بسبب شبهات فساد وترسية العطاءات على شركات محددة.
2023	الرقابة اللاحقة	لوحظ تكبد المؤسسة الوطنية للنفط تكاليف إضافية بقيمة 982 مليون دولار	كشف الديوان تكبد المؤسسة الوطنية للنفط تكاليف إضافية نتيجة استخدام أسلوب المبادلة في عملية توريد المحروقات
2024	الرقابة اللاحقة	- التوسع في الصرف على الأندية الرياضية - اكتشف الديوان صرف مخصصات دعم الادوية بقيمة 416 مليون دينار ليبي .	- لاحظ الديوان التوسع في الصرف على الأندية الرياضية من قبل الدولة حيث تعتبر هذه الأندية مؤسسات أهلية لديها استثمارات ومحلات تجارية. - اكتشف الديوان التصرف في مخصص دعم الادوية في اوجه صرف غير مخصص لها مع تحميله بمصروفات تتعارض مع طبيعة المخصصات الواردة .

يوضح الجدول رقم (4) أن ديوان المحاسبة الليبي كان له دور في الحد من الفساد **للباب الرابع (نفقات الدعم)** حيث نجحت رقابة الديوان في حماية مخصصات (الإمداد الطبي) من الفساد في الاعتمادات المستندية، محققة وفورات مباشرة بالعملة الصعبة، أما في ملف (دعم المحروقات) تحول الملف إلى (نزيف سيادي) عبر نظام المقايضة، والذي اكتفى الديوان حياله بكشف حجم الهدر الهائل وتبليغ الحكومة بذلك دون القدرة على إيقافه.

- **الباب الخامس: نفقات الطوارئ ومصروفات خارج الميزانية**

يمكن تقييم دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي في الباب الخامس (نفقات الطوارئ) وكما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4): تحليل دور الديوان في على الباب الخامس (نفقات الطوارئ)

السنة	الإجراء الرقابي المتخذ	المبالغ الموفرة / الأثر المتحقق	دور رقابة الديوان حسب التقرير
2012	الرقابة اللاحقة	كشف تزوير واسع (توثيق)	رصد الديوان صرف مليارات كـ"طوارئ" لعلاج جرحى وهميين في الخارج. الأثر كان توثيقياً (كشف حجم الكارثة) ولم يتمكن من استرداد الأموال حينها.
2013	الرقابة اللاحقة	رصد استغلال ميزانية الطوارئ	رصد الديوان استغلال ميزانية الطوارئ لتغطية المصروفات التسييرية والمتمثلة في الإقامة والاعاشة وتذاكر السفر
2014	الرقابة المسبقة	حماية ما تبقى من الاحتياطي	بسبب الانقسام السياسي، أصدر الديوان قراره الأخطر بتجميد حساب الطوارئ لمنع السحب منه لتمويل الحرب الأهلية في ليبيا.
2015	الرقابة المسبقة	تجميد الحسابات	التجميد مزال قائماً على الحسابات.
2016	الرقابة اللاحقة	رصد انحراف لميزانية الطوارئ	رصد صرف عشوائي لميزانية الطوارئ عكس المتفق عليه، حيث كان بالتنسيق بين الحكومة ومصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة رصد ميزانية للطوارئ لأغراض تمويل حرب سرت ضد تنظيم داعش وحلحلة الاختناقات .
2017	الرقابة اللاحقة	إيقاف الصرف	لم ترصد ميزانية
2018	الرقابة اللاحقة	الانحراف عن أغراض الطوارئ	المبالغ المسيلة من ميزانية الطوارئ تعرف ذات طابع تسييري ومرصودة ضمن بنود الانفاق للباب الثاني.
2019	الرقابة المسبقة	تقييد السيولة النقدية	رغم ضغوط الحرب، منع الديوان صرف الأموال من بند الطوارئ إلا في أضيق الحدود، مما قلل من صرف الأموال بحجة الحرب.
2020	الرقابة المسبقة	نفقات جائحة كورونا	تصدى الديوان لعقود توريد (كمامات، أجهزة تنفس، تعقيم) بأسعار مضاعفة وأجبر الدولة على الشراء بالأسعار العالمية.
2021	الرقابة اللاحقة	اكتشاف صرف مبلغ مليار دينار لا تخص الطوارئ	كشف الديوان صرف مبلغ لوزارة الشؤون الاجتماعية لتغطية منحة الأبناء والزوجة من الطوارئ بدلاً من الباب الرابع الدعم
2022	الرقابة المسبقة	عدم تحميل نفقات لا تخص الطوارئ على باب الطوارئ	لم يتم رصد ميزانية على باب الطوارئ

2023	الرقابة اللاحقة	عدم تحميل نفقات لا تخص الطوارئ على باب الطوارئ	لم يتم رصد ميزانية على باب الطوارئ، صرف سلف خارج الميزانية لشركة الكهرباء ووزارة الدفاع.
2024	الرقابة اللاحقة	44.5 مليار دينار ليبي محروقات	حجم الهدر الهائل دون القدرة على إيقافه

يوضح الجدول رقم (4) أن ديوان المحاسبة الليبي كان له دور في الحد من الفساد المالي **للباب الخامس (نفقات الطوارئ)** حيث نجح ديوان المحاسبة في تحويل هذا الباب من (قناة مفتوحة) للإنفاق العشوائي وتمويل الصراعات (2014-2019) وتضخيم عقود الأزمات كجائحة كورونا (2020)، إلى (صندوق محكم) لا يُفتح إلا للكوارث الحقيقية، محققاً وفورات تجاوزت المليارات بمنع استغلال الأزمات للتربح غير المشروع.

10. النتائج والتوصيات:

بناءً على الدراسة التحليلية لتقييم دور ديوان المحاسبة الليبي لحد من الفساد المالي في النفقات العامة في ليبيا خلال الفترة (2012-2024)، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات تمثلت في الآتي: -

1.10 النتائج:

- أثبتت النتائج أن ديوان المحاسبة الليبي نجح تقنياً في الحد من الفساد المالي في الباب الأول (المرتبات وما في حكمها) من خلال اكتشاف الازدواج الوظيفي، والأسماء الوهمية عبر فرض منظومة الرقم الوطني، مما حقق وفراً ملحوظاً في عامي 2015-2016، إلا أن هذا الإنجاز تآكل كلياً بعد عام 2021 بسبب القرارات السياسية الحكومية (قرار جدول المرتبات الموحد والتوسع في التعيينات)، مما ادى الى استحواذ الباب الاول على حوالي 60% من الميزانية العامة للدولة، وهذه النتيجة تتوافق مع نتيجة دراسة العلام (2025) ودراسة القماطي (2021) ودراسة بيوض وآخرون (2018) ودراسة هليل(2017) والتي توصلت الى أن المرتبات تشكل أحد أكبر بنود الإنفاق في الدول النامية، ووجود ملامح اصلاح ومكافحة للفساد في ملف التوظيف والمرتبات عند ظهور وتفعيل قانون الرقم الوطني. غير أنه سرعان ما أصابه الفشل، نتيجة للانقسام السياسي، وسوء الإدارة في عمليات التوظيف والتعيين في ظل تضخم عدد العاملين بالجهاز الإداري للدولة من سنة لأخرى، ووجود مخالفات وملاحظات جسيمة، تمثلت في الزيادة الكبيرة في باب المرتبات وملحقاتها وذلك لكثرة التعيينات المخالفة للقانون. وأن ديوان المحاسبة الليبي اتخذ حزمة من الإجراءات للحد من هذه ظاهرة الازدواج الوظيفي، متمثلة في برنامج الرقابة المصاحبة على حسابات الجهات المموّلة من الخزانة العامة، التي أسهمت في الحد من انتشار هذه الظاهرة.
- كشفت الدراسة أن النفقات التسييرية (الباب الثاني) تتسم بالسلوك "الانتهازي"؛ حيث تتضخم بشكل مفرط في سنوات الوفرة النفطية (كما حدث في 2012 و2022) وتنكمش قسرياً في سنوات الأزمة، مما يؤكد غياب خطط ترشيد حقيقية وأن الإنفاق يتم بناءً على "المتاح" لا "المحتاج إليه." وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة عمر (2024) ودراسة الفطيسي(2014) والتي بينت أن زيادة النفقات العامة يرجع إلى التوسع في إنشاء الأجهزة والوحدات الإدارية الجديدة ، وتعدد الميزانيات والتي كان سببها الانقسام السياسي والاقتصادي. والمبالغة في دفع المصروفات أو العهد بالمخالفة وعدم متابعة تسوياتها أو المبالغة في قيمها.
- بينت الدراسة في الباب الثالث (مشروعات التنمية) أن ديوان المحاسبة الليبي قد اوقف كثير من العقود الخاصة بالطرق والجسور وعقود التكليف المباشر بمليارات الدينارات لمخالفتها للقوانين واللوائح الليبية المعمول بها من خلال الرقابة المسبقة على العقود ، وهذا ما يتوافق مع دراسة بيوض

وآخرون، (2018) ، والتي توصلت إلى وجود مخالفات بالنسبة لمصروفات باب التنمية تشير إلى ضعف إجراءات الرقابة عليها.

- أظهرت الدراسة في الباب الرابع (الدعم) أن الديوان قد اوقف كثير من عقود توريد الادوية وعقود التكليف المباشر بالإضافة الى مخاطبة الحكومة بشان ايقاف عملية مقايضة النفط لما فيها من ضياع للمال العام وعمليات التهريب من خلال الرقابة المسبقة واللاحقة التي قام بها خلال سنوات الدراسة.
- كشف تحليل نفقات الباب الخامس (الطوارئ) أن الإجراءات "المانعة" التي اتخذها الديوان (مثل تجميد الحسابات، والرقابة السابقة على العقود)كانت أكثر فاعلية في حماية المال العام من التقارير السنوية التقليدية، نظراً لضعف استجابة السلطة التنفيذية للملاحظات وعدم اتخاذ إجراءات تصحيحية بعد الصرف، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة البكوري (2026) والتي توصلت إلى وجود دور إيجابي وفعال لإجراءات الرقابة في ضبط الإنفاق، وأن هذه الإجراءات متمثلة في الرقابة الوقائية والمصاحبة واللاحقة التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الانفاق الحكومي .

2.10 التوصيات:

استناداً إلى نتائج الدراسة، توصي بالآتي:

- عمل ميزانية موحدة للدولة الليبية للحد من تزايد النفقات العامة.
- إلغاء نظام "المقايضة" فورا والعودة إلى النظام النقدي في بيع النفط وشراء المحروقات، لضمان دخول كافة الإيرادات إلى حسابات المصرف المركزي وخضوعها للرقابة الدقيقة والحد من التهريب.
- استبدال الدعم العيني بالدعم النقدي حيث أثبتت الدراسة أن الباب الرابع (دعم المحروقات) هو "الثقب الأسود" للميزانية، والحل الجذري يكمن في استبدال دعم الوقود بتحويلات نقدية مباشرة للمواطنين لقطع الطريق على التهريب.
- تجميد التعيينات الحكومية وربط أي تعيينات جديدة بـ "الملاك الوظيفي" المعتمد وليس فقط بالرقم الوطني، للحد من التضخم في الباب الأول.
- وضع أسقف ملزمة للنفقات التسييرية وتحديد سقف مالي صارم لبنود (السفر، المبيت، شراء السيارات، وتجهيز المكاتب) لكل وزارة، وربطها بمعدلات الأداء الفعلي.
- التحول الرقمي الكامل وإلزام كافة الجهات الحكومية باستخدام نظام الخزانة الموحد والدفع الإلكتروني، لإلغاء التعامل بالصكوك اليدوية التي تسهل التزوير والتلاعب.

المراجع

أبوجناح، عمر محمد. (2020). دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

البكوري، عمران عطية (2026) دور إجراءات الرقابة المالية التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الانفاق الحكومي، مجلة جامعة فزان العلمية، (5)،1، 263-277

بن عاشور، سامية جمال؛ والي، طه محمد. (2023). "دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في ليبيا: دراسة لتقارير ديوان المحاسبة"، المؤتمر العلمي الأول لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا، الجامعة الأسمرية الإسلامية.

بن غربية ، سالم محمد، النخاط ، خالد عبد الواحد (2025) المحاسبة الحكومية وحسابات الدخل القومي، (ط.3) مركز الدراسات المالية والتدريب على العمليات المالية.

بيوض، نجيب سالم؛ معتوق، أبوبكر؛ الشتيوي، حسني. (2018). الفساد المالي والدور الرقابي لديوان المحاسبة في ليبيا"، مجلة محاسبية، 2، 126-157.
الجمال، محمد مصطفى(2024) هدر المال العام: الأثر المالي والتكيف القانوني حسب نصوص القانون، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية،46، 284-315.
حكومة الوحدة الوطنية(2022) قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (540) لسنة 2022 ميلادية باعتماد الجدول الموحد للمرتبات، ليبيا.
حكومة الوحدة الوطنية(2022) قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (425) لسنة 2021 ميلادية بتخصيص مبلغ مالي.
الأمم المتحدة (2004) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك.
ديوان المحاسبة الليبي (2012) التقرير العام.
ديوان المحاسبة الليبي (2013) التقرير العام.
ديوان المحاسبة الليبي(2014) التقرير العام.
ديوان المحاسبة الليبي(2015) التقرير العام.
ديوان المحاسبة الليبي(2016) التقرير العام.
ديوان المحاسبة الليبي(2017) التقرير العام.
ديوان المحاسبة الليبي(2018) التقرير العام.
ديوان المحاسبة الليبي(2019) التقرير العام.
ديوان المحاسبة الليبي(2020) التقرير العام.
ديوان المحاسبة الليبي(2021) التقرير العام.
ديوان المحاسبة الليبي(2022) التقرير العام.
ديوان المحاسبة الليبي(2023) التقرير العام.
ديوان المحاسبة الليبي(2024) التقرير العام.
السريتي، المهدي مفتاح؛ بن يوسف، يوسف صالح. (2022). "دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية، دراسة ميدانية على المراجعين بديوان المحاسبة في ليبيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية - جامعة سرت، 5، (1).153-172.
الشيباني، عبد السلام. (2021). الرقابة المالية في المؤسسات العامة، دار النهضة العربية، القاهرة.
الشيخي، المعتز رمضان؛ كبلان، معتز عبد الحميد. (2018). "تقييم دور ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي في ليبيا لمواجهة الفساد المالي"، مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية، 5، 34-60.
العبيدي، ناصر. (2023). أثر رقابة الالتزام في حماية الخزانة العامة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
العفاسي، علي محمد محسن .(2014) .رقابة ديوان المحاسبة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية . (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
العلام ،حوسين مصباح(2025). الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة،3(2)،374-388
عمر، عبد الحكيم الطاهر .(2024). سياسات ترشيد الإنفاق وأثرها على الاقتصاد الليبي -2023 2000)) مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، 1،24-27.
عيدان، فريال مشرف .(د.ت). الفساد المالي وهدر الموارد في العراق بعد عام 2003 .مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص 216.
القانون رقم (1) لسنة 2023 بشأن الميزانية العامة للدولة (والقوانين والقرارات المتممة له الصادرة عن السلطة التشريعية)، طرابلس، ليبيا.

القانون رقم (19) لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي وتعديلاته، المؤتمر الوطني العام، الجريدة الرسمية، طرابلس، ليبيا.

قرار رقم 27 لسنة 2015 م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 19 لسنة 2013 ميلادي بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته

القماطي (2021، سبتمبر،18- 19) زهور عتيق صالح دور التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد "المرتبات والتوظيف أنموذجاً ، المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي - تحت شعار: نعم لبناء الدولة، الجامعة الأسمرية الإسلامية كلية الشريعة والقانون، ليبيا.

اللجنة الشعبية العامة(2011) قرار رقم 27 بشان زيادة مرتبات العاملين بالوحدات الادارية العامة، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

مجلس الوزراء (1968) قرار بلائحة الميزانية والحسابات والمخازن، المملكة الليبية.

نصار، عبد الله إسماعيل .(2023). رقابة ديوان المحاسبة وأثرها في ترشيد النفقات العامة في القطاع الصحي في الأردن .(رسالة ماجستير منشورة)، جامعة فيلادلفيا، الأردن.

هليل ، شريف يوسف(2017) الازدواج الوظيفي في المؤسسات الليبية، مجلة الرقابة المالية ،36،1.

وريث، الصيد انبية؛ التويرقي، خالد عبد العزيز. (2020). "مدى كفاءة ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي من وجهة نظر أعضائه"، المؤتمر العلمي السنوي الأول - كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية.

Ghader, Mohammed Yaseen Shurooq Hammood Abd Alhusyn (2022)The Role of External Oversight Bodies in Curbing Financial and Administrative Corruption (Analytical Study on The Iraqi Republic), Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences,24,239-248.

Krippendorff, K., 2004, Content Analysis: An Introduction to its Methodology (2nd ed.), Sage Publications, London

Mukhamedyarova, Liya , Gulmira Tussibayeva, , Aliya Shakharova , Kristina Rudžioniene˙, Ceslovas Christauskas, and Aliya Rakayeva (2025)Enhancing The Oversight Role of the Jordanian Audit Bureau in Safeguarding Public Funds: A Comprehensive Analysis With Emphasis on Cybercrime Prevention, International Journal of Cyber Criminology,17(2),312-329.

Shariha, Jaber (2014)The Role of Audit Bureau in Eradicating Financial Corruption in Libya, Jurnal Akuntansi Multiparadigma ,5(1),18-28.

Transparency International organization(2025) https://www.transparency.org/

White, M.D., & Marsh, E.E. (2006). Content analysis: A flexible methodology. Library Trends 55(1), 22-45 doi: 10.1353/lib.2006.0053

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.